

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٧٥

الخميس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٤/٣٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيدة شفالغر

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأردن وإسبانيا وشيلي وفرنسا وليتوانيا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، لدى الأمم المتحدة (S/2015/931)

1541632 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تعارض الصين دوما تدخل المجلس في المسائل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في أي بلد. فميثاق الأمم المتحدة يحدد بوضوح المهام وتقسيم العمل فيما بين كيانات الأمم المتحدة الرئيسية. وينبغي أن تضطلع تلك الكيانات بالمسؤوليات الخاصة بكل واحدة منها وأن تكف عن التعدي على مهام الهيئات الأخرى.

وينبغي للمجلس، باعتباره يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يكرس نفسه للتصدي للتهديدات للسلام والأمن الدوليين. فهو ليس المكان المناسب لتناول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تشكل أي تهديد للسلام والأمن الدوليين. وتعارض الصين السماح للمجلس بالتداول بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونطلب إجراء تصويت على جدول الأعمال المؤقت لجلسة اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي ظل القيادة البالغة الأهمية لأستراليا، عقد مجلس الأمن جلسته الأولى بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.7353)، التي ركزت على الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان الموثقة في تقرير شامل للجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (S/2014/276، المرفق). وبناء على ذلك، فإن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعد الآن بندا من قائمة البنود التي ينظر فيا مجلس الأمن.

ونظرا لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال ترتكب انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان، مما يسبب معاناة لا حدود لها لشعب كوريا الشمالية، وفي ضوء التهديد المستمر الذي تمثله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلام والأمن الدوليين، لا تزال قائمة الأسباب التي تدعو المجلس إلى عقد جلسة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما دامت تلك الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال بدون تغيير، ينبغي للمجلس أن يواصل الاستماع، في هذه القاعة، للإحاطات الإعلامية وينخرط في مناقشات بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك نؤيد اعتماد جدول الأعمال.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2015/931، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأردن، وإسبانيا وشيلي وفرنسا وليتوانيا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرا للطلب الوارد في الوثيقة S/2015/931 والتعليقات التي أدلى به ممثل الصين، والتعليقات التي أدليت بها بصفتي الوطنية، أقترح إجراء تصويت على جدول الأعمال المؤقت. وبناء على ذلك، أطرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت عليه الأن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأردن، إسبانيا، شيلي، فرنسا، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أنغولا، الصين، جمهورية فنزويلا البوليفارية

الممتنعون عن التصويت:

تشاد، نيجيريا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): كانت هناك ٩ أصوات مؤيدة و ٤ أصوات معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد جدول الأعمال المؤقت.

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأردن وإسبانيا وشيلي وفرنسا وليتوانيا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، لدى الأمم المتحدة (S/2015/931)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بما أن جدول الأعمال المؤقت قد اعتمد، سأعلق هذه الجلسة وسنستأنفها، بعد مهلة قصيرة، لمواصلة النظر في بند جدول الأعمال.

علقت الجلسة الساعة ١٤/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٤/٥٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن وجمهورية كوريا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد جيفري فلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

اعطي الكلمة للسيد جيفري فلتمان.

السيد فلتمان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

قبل عام، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وسع مجلس الأمن نطاق مناقشته بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتشمل، بالإضافة إلى الشواغل النووية، مسألة حقوق الإنسان. ومن المناسب أن نجتمع اليوم، يوم حقوق الإنسان، احتفالا بذكرى اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة، في عام ١٩٤٨، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة الثالثة، بتصويت مسجل بأغلبية ١١٢ صوتا مؤيدا، مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المقرر أن تعتمد الجمعية العامة رسميا مشروع القرار في وقت لاحق هذا الشهر. وكما هو معلوم جيدا، خلصت لجنة التحقيق إلى أنه

> ”تكشف خطوة تلك الانتهاكات ومداها وطبيعتها عن دولة لا مثيل لها في العالم المعاصر“ (A/HRC/25/63، الفقرة ٨٠).

و يجب أن تسير الجهود الرامية إلى الانخراط مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى إخضاع مرتكبي الجرائم للمساءلة.

وتمشيا مع التزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب القانون الدولي، فإنها تتحمل مسؤولية عن حماية سكانها من أشد الجرائم الدولية خطورة. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن حماية السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعن النظر في الآثار الأوسع نطاقاً التي

تترتب على الاستقرار في المنطقة نتيجة لخطورة الحالة المبلغ عنها في مجال حقوق الإنسان.

ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي إيجاد طريقة فعالة والاتفاق عليها لمعالجة الشواغل الخطيرة لحقوق الإنسان التي أثارها تقرير لجنة التحقيق، وكيفية إحداث تغيير إيجابي ودائم لشعب كوريا الشمالية. وطرحت تحديات معينة بشأن كيفية الموازنة بين الدعوات إلى المساءلة والتركيز على المسائل الأمنية، وضرورة الانخراط والحوار.

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن هذه المسألة، فإن مناقشة الدول الأعضاء لشواغل حقوق الإنسان، بما في ذلك في المجلس، يمكن من إجراء تقييم واتخاذ إجراءات أكثر شمولاً عند معالجة شواغل الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ويبين التاريخ أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تعمل في أغلب الأحيان بمثابة علامات إنذار بعدم الاستقرار والتزاع، لا سيما في حالة عدم المساءلة عن تلك الانتهاكات.

لقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مناسبات عديدة اعتراضها على قرار الجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد. ومع ذلك، وخلافا لما كان عليه الحال في عام ٢٠١٤، كفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بياناتها الرافضة للقرار عن إثارة احتمال إجراء تجربة نووية رابعة.

ونشعر بالقلق من التقرير الذي يفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر تجربة أخرى لإطلاق قذائف تسيارية من غواصات. وطالب مجلس الأمن مرارا وتكرارا، من خلال القرارات ذات الصلة، بوقف المزيد من عمليات إطلاق قذائف تسيارية من غواصات واحترام الالتزامات بترع السلاح النووي بشكل يمكن التحقق منه. وبالرغم من وجود سياق مختلف لكل تحد، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران تدل على أن بوسع الدبلوماسية أن تنجح في التصدي لتحديات منع الانتشار. وثمة توافق دولي قوي للآراء على ضرورة العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار ونزع السلاح في شبه الجزيرة الكورية. ولتحقيق تلك الغاية، فإن الطريق إلى الأمام هو الحوار. ويجب تنشيط الحوار المجدي وإدارته بطريقة صادقة.

وخلال العامين الماضيين، أسفرت جهود مجتمع العمل الإنساني المستمرة للمشاركة والالتزام من جانب الحكومة بتحسين قدرات إدارة الكوارث عن إحراز تقدم ملموس في التحسن العام للعلاقات بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسهل ازدياد انفتاح الحكومة نحو إجراء تقييمات مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الحصول على البيان وجمعها، وكفالة إيصال المساعدة لمن يحتاجون إليها. ومواصلة الانخراط أمر رئيسي لاستمرار هذا الزخم.

ويجدر الترحيب بالانخراط بين سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة لإعداد وثيقة الاحتياجات والأولويات لعام ٢٠١٦. وستقدم الوثيقة لمحة عامة للأولويات الإنسانية العاجلة في البلد وستدعو الدول الأعضاء على دعم أنشطة مجتمع العمل الإنساني في هذا الصدد.

وتضطلع المساعدة الدولية بدور بالغ الأهمية في المحافظة على أرواح الملايين في البلد. ومع ذلك، انخفض بشكل مستمر التمويل الإنساني المقدم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال العقد الماضي، من ١٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى أقل من ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤. ويؤدي عدم تقديم التمويل الحسن التوقيت والثابت والكافي إلى إعاقة قدرة الوكالات الإنسانية على الاستجابة الفعالة للمجتمعات المحلية المتأثرة. وتناشد الأمم المتحدة الدول الأعضاء زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى المحتاجين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) وعد قطعه القادة لجميع الشعوب في كل مكان. وإذ نمضي قدما بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يشكل مبدأ عدم تخلف أي شخص عن الركب تحديا يجب أن تواجهه جميع الدول. ويجري فريق الأمم المتحدة القطري مناقشة مع الحكومة بشأن وضع إطار استراتيجي جديد، ابتداء من عام ٢٠١٧، من شأنه أن يغطي المساعدة الإنسانية والدعم الإنمائي على السواء للأعوام الخمسة المقبلة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فضلا عن تقسيم شبه الجزيرة الكورية. ولا تزال العلاقات بين الكوريتين في حالة جمود لفترة أطول مما ينبغي. ولذلك ترحب الأمم المتحدة ترحيبا حارا بتنظيم عمليات لم شمل الأُسر بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في جبل كومغانغ. وينبغي إضفاء الطابع المنتظم للتدابير الإنسانية على غرار عمليات لم شمل الأسر المتفرقة وعدم إخضاعها للاعتبارات السياسية والأمنية.

ويشعر الأمين العام بالتشجيع من الاتجاهات الإيجابية المتصلة بالعلاقات بين الكوريتين، لا سيما اتفاق آب/أغسطس، وخطط المحادثات بين الكوريتين في ١١ كانون الأول/ديسمبر. ويأمل أن يمهد الزخم الأخير الطريق أمام المزيد من الحوار بين الكوريتين والاتصال الشخصي والمصالحة والتعاون. كما يسهم المزيد من الحوار وتبادل الآراء في تعزيز حقوق الإنسان والسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وللمرة الثانية، شارك وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السيد ري سو يونغ في مناقشة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.24) واجتمع مع الأمين العام، مؤكدا التزام بلده بالمحافظة على الحوار ومواصلته مع الأمم المتحدة. وكثيرا ما أكد الأمين العام على استعداده للاضطلاع بدور بناء إذا أتيحت فرصة، بما في ذلك بالقيام بزيارة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سعيا لتعزيز السلام والمصالحة بين الكوريتين.

وقدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دعوة لزيارتها إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان، للمرة الأولى في التاريخ، وإلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بحقوق الإنسان. وفي حين تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدم الاعتراف بولاية المقرر الخاص أو بمكتب سيول للمفوض السامي لحقوق الإنسان، فإن الزيارات تشكل إشارات إيجابية إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تصبح منخرطة بصورة أفضل مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويجدر بالذكر أن عدة أعضاء في المجلس أعلنوا في السابق أنهم على استعداد لتغيير موقفهم استجابة للخطوات الملموسة التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحسين حقوق الإنسان في البلد. ويتيح اهتمام المجتمع الدولي بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك مناقشة اليوم، فرصة لسلطات ذلك البلد وللمجتمع الدولي لاتخاذ خطوات ملموسة لتحسين حالة حقوق الإنسان والأحوال المعيشية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأناشد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدول الأعضاء المعنية على السواء الشروع في اتخاذ هذه الخطوات. والأمم المتحدة ملتزمة بالمساعدة صوب تحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد الحسين.

السيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): أرحب بدعوة مجلس الأمن هذه لتقديم إحاطة إعلامية بشأن حالة حقوق

الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث تتواصل الانتهاكات الصارخة التي يمثل طابعها المؤسسي وحدها تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويدل على هذا بوضوح اختطاف الصحفيين الأجانب، وعمليات الاختفاء القسري والاتجار واستمرار نقل اللاجئين وملتمسي اللجوء. وهذه الانتهاكات، إضافة إلى مجموعة من الانتهاكات الصارخة الأخرى لحقوق الإنسان، لا تزال حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم توقفها أو تعكس اتجاهها. ولا يزال الضحايا غير قادرين على إيجاد سبل الانتصاف القضائية، ولا يزال لا توجد أية مساءلة مستندة إلى أعمال جهاز قضائي مستقل.

ومن المناسب اليوم أن تحدث هذه المناقشة في يوم حقوق الإنسان، الذي يركز هذا العام على ”حقوقنا، حرياتنا، دائما“. فهناك ملايين الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالوا محرومين من حقوقهم وحرياتهم الأساسية. ومن غير المسموح لهم التنقل بحريّة داخل بلدهم وخارجه، أو التكلم علنا عن أوجه الظلم التي يعيشونها. ومن غير المسموح لهم أن يتّبعوا دينهم. إنهم محرومون من الوصول إلى المعلومات التي لا يجيزها النظام، ومن الحق في تشكيل منظمات يمكنها، في أي حال من الأحوال، أن تنتقد الحكومة.

إن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وصفت بالتفصيل الطابع المروّع لنظام معسكر السجن السياسي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث يجري تجويع الناس عمدا، بمن فيهم الأطفال، وإجبارهم على القيام بأعمال السخرة، وتعريضهم للقتل خارج نطاق القضاء، والإعدام بإجراءات موجزة، والتعذيب، والاغتصاب. وذكرت لجنة التحقيق أن مئات آلاف الأشخاص ماتوا في هذه المعسكرات على مدى عقود عديدة، وأنه لا يزال يُعتقد أنها تضم ما بين ٨٠ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ سجين.

وخلال السنة الماضية، بدأ مكتبي بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق، التي خلصت إلى أنه ”تكشف خطورة تلك الانتهاكات [لحقوق الإنسان] ومداها وطبيعتها عن دولة لا مثيل لها في العالم المعاصر“ (A/HRC/25/63، الفقرة ٨٠)، وذكرت على نحو لا لبس فيه أنه قد تم ارتكاب مجموعة واسعة من الجرائم ضد الإنسانية. وتضمنت التوصيات إرساء وجود لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ فافتتحتُ مكتبا لها في سول خلال حزيران/يونيه الماضي، وهو يعمل الآن بشكل كامل، وفقا لولايته. وشرع المكتب في جمع شهادات من الأشخاص الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي توثيق التطورات التي تشهدها حالة حقوق الإنسان هناك، وترسيخ الأدلة المفضية إلى المساءلة التي هي من حق الضحايا بالتأكيد، والتي يستحقها الجناة المزعومون.

وأثناء زيارتي، التقيت عددا من المنشقين، رجالا ونساء، وكانت تجاربهم الشخصية مروّعة حقا على نحو غير اعتيادي. ولا بد لي أن أعرب أيضا عن قلقي إزاء التهديدات التي صدرت عن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووسائط الإعلام ضد مكتب المفوضية في سول عندما تم إنشاؤه. وأكرر أنه من غير المقبول على الاطلاق من إحدى الدول الأعضاء أن توجه التهديدات من هذا القبيل إلى مكتب تابع للأمم المتحدة وموظفيه، ويحدوني الأمل في ألاّ يتكرر ذلك.

إن الجهود التي بذلها مكتب المفوضية مؤخرا في مجال الرصد والتوثيق أظهرت ثلاثة أنواع من الادعاءات.

أولا، لقد تكلم الضحايا والشهود عن المعاملة القاسية التي يتعرض لها المحتجزون في معسكرات الاعتقال السياسي وفي أماكن احتجاز أخرى، لا سيما في المراحل الأولى من الدعاوى الجنائية. والمحتجزون لا يستطيعون الوصول إلى محامين مستقلين، وقيل لنا إن ظروف الاحتجاز اللاإنسانية، فضلا عن التعذيب أثناء الاستجواب، تعزز المعلومات التي توصلت إليها لجنة التحقيق.

ثانيا، إن انعدام الأمن الغذائي يشكل مصدر قلق مستمر. ففي حين أن توفر الغذاء قد يكون شهد تحسنا بالمقارنة مع الفترات السابقة من المجاعة التي كانت قائمة على نطاق واسع، فإن الفشل المتواصل لنظام التوزيع العام لم يتم التصدي له. ونظرا لأوجه عدم المساواة الاجتماعية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما زال الوهن الذي تشهده حالة الذين يفتقرون إلى الدخل الكافي نقدا يبعث على القلق.

ثالثا، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، تخضع النساء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعنف القائم على نوع الجنس والتمييز. ويبدو أن معاناتهن تتفاقم بسبب الافتقار إلى الوعي إزاء أن هذا العنف غير مقبول، وغياب آليات الدعم المناسبة. وقيل إن القيود المفروضة مؤخرا على التنقل عبر الحدود مع الصين، وغالبا ما تستخدمها النساء اللواتي ينخرطن في التجارة الخاصة، كان لها أثر سلبي قوي عليهن، وهي تقيّد قدرتهن على إعالة أسرهن، وتزيد من ضعفهن وتعرضهن للإتجار بالنسبة إلى اللواتي يسعين إلى المغادرة، ولزيادة خطر الاحتجاز وسوء المعاملة بالنسبة إلى اللواتي يحاولن عبور الحدود أو العودة إلى الوطن.

وإن ما جرى من عمليات لجمع شمل الأسر في تشرين الأول/أكتوبر لهو تطور جدير بالترحيب، وينبغي أن يحدث بانتظام. واليوم، وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، يقوم مكتبي في سول بتنظيم حلقة عمل تتعلق بحقوق الإنسان المترتبة على تشتيت الأسر الكورية، مما يؤثر على أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص. ومعظم هؤلاء قد بلغوا عمرا متقدما وهم يتوقون إلى جمع شملهم مع أحبائهم. والقلة القليلة جدا منهم الذين اختيروا لجمع الشمل سابقا عليهم أن يتعايشوا مع الأثر النفسي للاجتماع مع أحبائهم مرة واحدة، مع عدم وجود إمكانية بقاء التواصل قائما. وآمل أن يستمر ما أبداه كلا الجانبين من التزام وتعاون في عمليات جمع الشمل التي حدثت مؤخرا جدا.

وتظل مسألة الاختطاف الدولي مدعاة لقلق بالغ. وفي حين أن إنشاء لجنة التحقيق الخاصة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حول هذه المسألة، عقب محادثات ثنائية جرت بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠١٤، شكل تطورا إيجابيا، لا توجد معلومات منذ ذلك الحين عن النتائج المنبثقة من أعمالها. وبالمثل، يجب توضيح مصير مئات ضحايا الاختطاف من جمهورية كوريا. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، نظم مكتب المفوضية مشاورات تتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك مسألة الاختطاف الدولي، وعمليات الاختفاء القسري والمسائل ذات الصلة. وتبع ذلك قيام فريقي في سول بزيارة اليابان.

ومرة أخرى، قد تدعو الجمعية العامة مجلس الأمن هذا العام إلى أن يتخذ إجراء بإحالة الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو أمر ضروري على ما أعتقد، نظرا لمدى الادعاءات وخطورتها البالغة. ومع ذلك، إن أي دعوة إلى تحقيق المساءلة يجب أن يرافقها حوار مفتوح مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بغية تشجيعها على الإصلاح، وحثها على قبول المساعدة. ويواصل مكتبي العمل مع السلطات بشأن إمكانية التعاون التقني، من أجل مساعدتها على التصدي لتحديات حقوق الإنسان السائدة، وإحداث تغيير إيجابي في نهاية المطاف يطال حياة جميع الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وهناك دلائل على أن الحكومة تبذل بعض الجهود الأولية للمشاركة على الساحة الدولية. وفي هذا السياق، أرحب جدا بالدعوة التي وجّهها إليّ وزير الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لزيارة البلد. ويعمل مكتبي الآن مع السلطات لاستكشاف طرائق الزيارة المحتملة في المستقبل.

إن استمرار الانتهاكات وأوجه القصور المنهجي يزيدان تماما المخاوف الدولية إزاء احتمال حدوث انعطافة سريعة،

تشكل حدثا كبيرا ينطوي على عواقب وخيمة يمكن أن تعم المنطقة على نحو عاجل. ومثلما ذكرنا مرارا وتكرارا، إذا كان المجتمع الدولي جادا في الحد من التوترات في المنطقة، فيجب أن يعمل المزيد بغية كفالة احترام حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والتصدي للحالات المزمنة في مجال حقوق الإنسان في ذلك البلد أمر ملحّ طال انتظاره.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد الحسين على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والمفوض السامي الحسين على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماهما لنا للتو. إنني أتفق معهما على أن هذا النقاش يشكل سبيلا مؤسفا لكنه مناسب للاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان. فمن الصحيح أن نركز على ما قد يكون أسوأ حالة لحقوق الإنسان في العالم.

وكما يوضح التقرير الأخير للمقرر الخاص، لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل مأساة لا لزوم لها ولا نهاية لها بشأن حقوق الإنسان. لقد استمعنا اليوم إلى معلومات تبعث على المزيد من الشعور بالرعب؛ وسمعنا عدة مرات الكلام عن الإعدام بإجراءات موجزة، والاعتقالات التعسفية، وعمليات الاختطاف والاختفاء، وكل ذلك على خلفية من السرية والخوف. هذا هو عمل دولة شمولية لا نظير لها في أي مكان آخر في عالم اليوم. فهي دولة تلجأ عمدا إلى تجويع شعبها؛ وهي دولة تعاقب الأقرباء على الجرائم المزعومة لأسرهم؛ وهي دولة تستغل أعمال السخرة، ومعسكرات الاعتقال، وأعمال التعذيب والاغتصاب. وهذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان لا يمكن أن تستمر من دون أن يتصدى المجلس لها.

دعوني أكون واضحا. نحن لسنا هنا اليوم لتسجيل نقاط سياسية. نحن هنا لأنه لا يمكننا أن نتجاهل سيلا من التقارير الوقائعية بشأن ارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان في أحد البلدان. وعدم احترام الدول للمبادئ المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان ينبغي أن يكون موضع قلق الجميع في هذه القاعة. فبدون حقوق الإنسان، والحكم القائم على المشاركة، وسيادة القانون، يكون السلام والأمن في خطر. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال تركيز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على البرامج النووية والعسكرية على حساب رفاه شعبها، ومن خلال أولوياتها للإنفاق على تطوير الأسلحة وبرنامجها النووي في وقت المجاعة الجماعية. ولا يسعنا أن نعتبر حقوق الإنسان أو السلام والأمن بمعزل عن بعضهما. والقلق حيال الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يذهب أبعد من المجلس، على ما أبداه، باعتقادي، الحاضرون هنا اليوم. فهناك أكثر من ١٠٠ بلد أعربت عن قلقها من خلال اعتماد اللجنة الثالثة في الشهر الماضي مشروع قرار حول هذا الموضوع. لم يكن ذلك مؤامرة، ولا دعاية. إنه انعكاس لاعتقاد مشترك من أنحاء العالم كافة بأننا نريد جميعا للكوريين الشماليين حقوق الإنسان التي نريدها ونطلبها جميعا لأنفسنا.

لقد انقضى قرابة عام منذ أن اجتمعنا آخر مرة لمناقشة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.7353).ونظرا لعدم إحراز أي تقدم ملموس، يتطلع الكثيرون منا اليوم ويسألون عن المزيد الذي يمكننا أن نفعله لتحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. نعم، يمكننا أن نشير إلى افتتاح مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول. هذه خطوة نرحب بها، إنما المؤسف أنه تعرض للهجوم من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها، حسبما جرى تذكيرنا للتو. ويمكننا أن

نتكلم عن شعورنا بالتشجيع من مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاستعراض الدوري الشامل خلال العام الماضي؛ كان ذلك أمرا جيدا. ولكن لا شيء يمكنه أن يخفي حقيقة أنّ عبء تغيير الوضع على أرض الواقع يقع على عاتق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها. فهي التي بوسعها تحسين حياة مواطنيها بطريقة مجدية.

ومن الأرجح أن تتجاهل بيونغ يانغ هذه الحقائق التي جرى كشفها لنا للتو في المجلس، وأن تشكك فيها وتنكرها. قالوا إنه ليس لديهم مشكلة في مجال حقوق الإنسان، وإن الناس يعاملون بإنصاف، وإن هناك مساءلة للجميع. وأعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها مستعدة لاستقبال زوار يأتونها بشأن هذه المسألة. وبالتالي، إذا لم يكن هناك ما تخفيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حقا، فينبغي ألاّ تخشى الشفافية. ونحن نتطلع إلى تيسير وصول مراقبين دوليين إليها بشكل سليم، بمن فيهم المفوض السامي لحقوق الانسان، بغية زيادة فهمنا لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونتطلع إلى الاستماع من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن كيفية تنفيذها للتوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل التي أعلنت قبولها.

وإلى أن نرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتخذ خطوات بغرض التصدي للجرائم المروعة التي جرى تفصيلها في تقارير عديدة جدا، ينبغي للمجلس أن يكون شاهدا على الحقيقة الصادمة هناك. ويتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدرك أنّ العالم يراقبها. وإذا لن تسمح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمساءلة أو بكفالة تحقيقها، فيجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للقيام بذلك. وتؤيد المملكة المتحدة تماما الدعوة الموجهة إلى المجلس للنظر في كيفية كفالته المساءلة على أفضل وجه، بما في ذلك من خلال إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وثمة أمر على الصعيد الثنائي بيننا وهو أن هذا الأسبوع يصادف السنة الخامسة عشرة لبدء العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد أقمنا صلات في مجالات التعليم والثقافة والرياضة. ونحن فعلنا ذلك لأننا نؤمن إيمانا راسخا أن الحوار المتواصل بطول أناة هو أفضل طريقة لمساعدة مواطني هذا البلد في المدى البعيد. وسوف نواصل استخدام هذا الحوار، فضلا عن هذا المنتدى، للتشديد على الحاجة إلى إجراءات ملموسة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحسينها حالة حقوق الإنسان وكفالة المساءلة. وإلى حين يتم اتخاذ تلك الخطوات، وإلى حين تأخذ سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزاماتها تجاه شعبها على محمل الجد، ليس لدينا خيار سوى أن نُبقي هذه المسألة قيد نظرنا.

إن قلقنا يتزايد حيال الاستقرار والأمن في شبه الجزيرة الكورية وما يعنيه ذلك لنا جميعا، ولا سيما للمواطنين في بلد لا يسمح لهم نظامه بأن يكون لهم صوت في هذه المناقشة على الإطلاق، ويحاول جاهدا كفالة ألاّ يستمعوا إليها.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أعربت الصين بالفعل عن موقفها المعارض لمناقشة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجلس الأمن. والصين تعارض دائما تدخل مجلس الأمن في المسائل التي تتعلق بحقوق الإنسان في بلد ما. فمجلس الأمن ليس المكان المناسب لمعالجة مسائل حقوق الإنسان، وينبغي له عدم تسييس تلك المسائل.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية لا تزال معقدة وحساسة حاليا. والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة، وتحقيق هدف نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة، وحل المسائل ذات الصلة من خلال الحوار والتشاور هي أمور تصب في المصلحة المشتركة لجميع الأطراف ذات الصلة. وتدعو الصين جميع الأطراف ذات الصلة إلى مراعاة الصورة الكبيرة، وبذل

المزيد من الجهود لتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، بغية تعزيز الحوار والثقة المتبادلة، بدلا من خلاف ذلك.

والصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، والبلد المضيف للمحادثات السداسية الأطراف، ما فتئت تعمل بنشاط لسنوات عديدة على تعزيز المفاوضات والحوار من أجل تحقيق السلام، وهي تبذل جهودا حثيثة للحفاظ على السلام في شبه الجزيرة وتحقيق نزع السلاح النووي. ونأمل من جميع الأطراف أن تعمل مع الصين، وتبذل جهودا مشتركة لتحقيق السلام والاستقرار، فضلا عن العمل على إحراز هدف نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، بغرض تأدية دور إيجابي في الحفاظ على المصلحة المشتركة لجميع الأطراف.

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم بناء على طلب موجه إلى رئيس مجلس الأمن من تسع دول أعضاء كل على حدة، لمناقشة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قرر المجلس إضافة بند جديد إلى جدول أعماله وهو الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بشكل منفصل عن مسألة عدم الانتشار. لم نكن في ذلك الحين عضوا في مجلس الأمن. ولو كنا عضوا فيه، لصوّتنا بلا، كما فعلنا اليوم. إن أنغولا تقدّم كامل دعمها وتعاونها لمجلس الأمن وللجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع إشارة خاصة لمسألة الانتشار النووي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويستند موقفنا إلى دعمنا الثابت لنظام عدم الانتشار النووي، واقتناعنا بأن انتشار الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية يشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ولكن في ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، نحن على اقتناع بأنها لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين أو الدوليين، وهي تقع بالتالي خارج نطاق ولاية مجلس الأمن، الذي تتمثل مسؤوليته الرئيسية، التي منحه إياها ميثاق الأمم المتحدة، في صون السلم والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، إن الجمعية العامة هي التي تتعامل أصلا مع حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هو المنتدى المناسب لمناقشة مسائل حقوق الإنسان وتداولها. وموقفنا يمليه أيضا رفضنا لمعايير الكيل بمكيالين التي يطبقها المجلس في كثير من الأحيان. فهناك حالات لبلدان تحدث فيها انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان على أساس يومي، فضلا عن بلدان ترعى الإرهاب وتعزز الصراعات، دون توجيه كلمة إدانة إليها من مجلس الأمن.

السيدة شوالغير (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تعتقد نيوزيلندا أن من حق المجلس أن يجتمع اليوم لمناقشة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالوضع هناك يتطلب اهتمامنا المتواصل، لأنه لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين.

قبل عامين، لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، استرعت انتباه المجتمع العالمي إلى خطورة الانتهاكات التي تُرتكب في ذلك البلد.

ووصفت تلك الانتهاكات بأنها جسيمة وممنهجة وواسعة النطاق. وخلصت اللجنة إلى أنه، في حالات كثيرة، ارتكبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جرائم ضد الإنسانية استناداً إلى سياسات الدولة. ونحن لا نرى أدلة تذكر على أن النظام في ذلك البلد يحترم القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. واحترام سيادة القانون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلم والأمن الدوليين.

لقد انخرطت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ممارسة العسكرة المفرطة تطبيقاً لسياسة ”Songbun“ – (القوات

المسلحة أولاً). وتقوم تلك السياسة على قمع مواطني كوريا الشمالية. وقدرت لجنة التقصي أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تخصص ما يصل إلى ٢٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لنفقات الدفاع. وعملية إعادة توزيع بسيطة لذلك المبلغ من شأنها أن تخفف المعاناة في ذلك البلد إلى حد كبير.

وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي، أضاف مجلس الأمن مسألة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جدول أعماله (انظر S/PV.7353). ولعدم وجود أي تحسن ملحوظ في ذلك البلد خلال العام، بجدر بهذا المجلس أن يناقش الحالة مرة أخرى.

أشكر المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد الحسين، ووكيل الأمين العام، السيد فيلتمان، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونيوزيلندا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة التي وصفاها.

ووفقاً لتقرير المقرر الخاص، الصادر في وقت سابق من هذا العام (A/70/362)، فإن ١ ٣٨٢ شخصاً قد أُعدموا علانية في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤. ويُزعم أن بعض أولئك الضحايا لم يأتوا بأكثر من تحدي سياسات الدولة أو أن ولاءهم للنظام كان موضع شك. وكما سمعنا اليوم، فإن لجنة التقصي قدرت أن في معسكرات الاعتقال ما يصل إلى ١٢٠ ٠٠٠ سجين سياسي. هناك انتهاكات لحريات الفكر والتعبير والتنقل.

ونيوزيلندا توافق على أن تهديدات كوريا الشمالية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في سول بـ"العقاب بلا رحمة" غير مقبولة تماماً. ويجب احترام سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وتشاطر نيوزيلندا أعضاء المجلس الآخرين القلق بشأن التقارير عن عمليات الاختطاف والسخرة والإعادة القسرية والاتجار بالبشر، وكثير غير ذلك.

وتسلم نيوزيلندا بأن ثمة تطورات إيجابية معينة خلال العامين الماضيين. فقد دعت بيونغ يانغ المفوض السامي زيد الحسين لزيارتها ومتابعة اهتمام مكتبه بالتعاون التقني. وكانت هناك دلائل إيجابية على تحسن معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الرعاية الطبية المجانية والتعليم المتخصص.

إن أكثر من ٢٠٠ توصية قدمت أثناء الاستعراض الدوري الشامل الثاني بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث قبلت بيونغ يانغ ما يقارب نصفها. وقد سررنا بقبول ذلك البلد توصية نيوزيلندا بالعمل بشكل وثيق مع الوكالات الإنسانية لضمان وصولها الحر وبلا عوائق إلى جميع السكان المعوزين. ويجب أن يتم توزيع المساعدات الإنسانية بشفافية ووصولها إلى المواطنين الأكثر ضعفاً.

إننا نطالب بجهد جماعي لضمان تحسن حقيقي في حالة حقوق الإنسان. ونيوزيلندا توجه النداءات الثلاثة التالية. أولاً، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان فوراُ، والوفاء بالوعود التي قطعتها في الاستعراض الدوري الشامل، والتوقيع على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان والتصديق عليها وتنفيذها، وفتح الباب لإجراء مناقشات بشأن حقوق الإنسان وزيارات غير مشروطة يقوم بها المقرر الخاص وقيادة الأمم المتحدة، والانخراط في فريق الاتصال المعني بحقوق الإنسان المنشأ حديثاً، وعضوية كوريا الشمالية فيه موضع ترحيب، واستئناف المناقشات مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن التعاون التقني.

ثانياً، ندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة الانخراط مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كلما أمكن ذلك. علينا ألا ندخر وسعاً على الصعيد الإنساني لإخراج الكوريين الشماليين من عزلتهم القسرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول الأعضاء مواصلة المناقشات بشأن المساءلة.

أخيراً، ندعو مجلس الأمن إلى أن يبقي حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيد نظره. يجب أن نكون مستعدين لاستكشاف الخيارات للتأكد من أننا

نحصل على معلومات دقيقة. وتواتر اجتماعاتنا ينبغي أن يرتبط بالتقدم الذي يحرزه البلد في معالجة الوضع.

ختاماً، أود أن أؤكد مرة أخرى على مركزية شبه الجزيرة الكورية بالنسبة للأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونيوزيلندا جزء منها. ومعالجة عسكرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما يتجلى في البرنامج النووي لبيونغ يانغ ومعاملة مواطنيها، هي المهمة التي يجب أن يبقى مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع ملتزمين بها. ولذلك، نرحب بالحوار بين الكوريتين المقرر إجراؤه في ١١ كانون الأول/ ديسمبر في كايسونغ.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

نود أن نذكر بأنه في هذه الفترة من العام الماضي، تناول مجلس الأمن نفس المسألة قيد النظر اليوم (انظر S/PV.7353)، بعد صدور تقرير لجنة التقصي بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي أفاد بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ذلك البلد. والتقرير، الذي وصف بعض تلك الانتهاكات، بما فيها الجرائم ضد الإنسانية، أوصى باتخاذ إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي ومجلس الأمن، بما في ذلك إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، نظراً لخطورة الوضع في البلد، والذي اتصف بانتهاكات ممنهجة صارخة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان. ووفقاً للتقارير الأخيرة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٥، فقد استمرت تلك الانتهاكات. وكما فعلنا في عام ٢٠١٤، فإننا نعرب عن عميق قلقنا فيما يتعلق بالادعاءات بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في ذلك البلد.

لقد امتنعنا عن التصويت اليوم، مثلما فعلنا في العام الماضي، لأن التقارير بشأن الانتهاكات الخطيرة كانت نتيجة لتحقيقات أجريت خارج البلاد، ولأن السلطات الكورية الشمالية ترفضها رفضاً قاطعاً. ولذلك، ندعو إلى توخي الحذر ونشدد على الحاجة الملحة إلى إجراء مزيد من التحقيقات لكي نحدد بشكل قاطع ما إذا كانت الانتهاكات المزعومة قد ارتكبت فعلاً قبل تحديد المسؤولية. وعلاوة على ذلك، فإن الاهتمام الخاص الذي يوليه أعضاء المجلس لمسألة انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي أن يمتد ليشمل كل الحالات المماثلة في جميع أنحاء العالم تجنباً للكيل بمكيالين، وهو ما يعني ضمناً أن هذه المسألة تستخدم لأغراض سياسية.

ولذلك، فإننا نحث أعضاء مجلس الأمن على تجاوز الخلافات السياسية والأيديولوجية والتوصل إلى اتفاق بشأن السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد إطار مناسب للتعاون بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وعليه، فإننا ندعو كل الدول ذات التأثير على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تشجيعها على الدخول في حوار حقيقي مع المجتمع الدولي وبلدان المنطقة بغية تيسير وصول محققين مستقلين إلى أراضيها.

السيدة قعوار (الأردن): أشكر السيد الرئيس على عقد هذه الجلسة المفتوحة بناء على طلب عشرة أعضاء في مجلس الأمن، بما فيهم الأردن.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يعرب الأردن عن بالغ قلقه إزاء الانتهاكات الجسيمة التي ما زالت ترتكب في كوريا الشمالية بشكل ممنهج وواسع النطاق، وخصوصاً ضد النساء والأطفال. فانتهاك الحق في الغذاء وحرية التعبير والتنقل، بالإضافة إلى حالات الاختفاء القسري والمعاملة اللاإنسانية في معسكرات الاعتقال التي أشار إليها العديد تقارير الأمم المتحدة، فيها انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وقد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

إن الموقف في كوريا الشمالية على الصعيد الداخلي، المتعلق بحقوق الإنسان، والدولي المرتبط بتهديد كوريا الشمالية بشكل مستمر بإجراء تجارب نووية وتطوير قذائف تسيارية وإجراء تجارب إطلاق تلك القذائف، يشكل في مجمله تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وخرقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولميثاق الأمم المتحدة. ونحن نرحب بدعوة وزير خارجيتها للمفوض السامي لحقوق الإنسان لزيارة بلده. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتسهيل لمقرر الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية بزيارتها والانخراط بشكل إيجابي مع المجتمع الدولي بشأن جميع المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان والالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونؤكد في نفس الوقت على ضرورة عمل مجلس الأمن بشكل موحد على وقف الممارسات التي تهدد السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، واتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الوضع الحالي فيها.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نرحب بحضور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد الحسين، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، ونود أن نشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تلاحظ جمهورية فنزويلا البوليفارية مع القلق أن مجلس الأمن سعى بشكل متزايد خلال السنوات القليلة الماضية لتناول مواضيع خارج نطاق ولايته المحددة، والمتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وذلك توجه نرفضه. وبلدي يرى أنه ينبغي لمجلس الأمن التركيز على ولايته المحددة، والتي يحددها ميثاق الأمم المتحدة، وتشمل أهدافاً استراتيجية محددة. وعلى المجلس أن يحترم التقسيم المحدد الواضح للأدوار بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة.

وما نشهده محاولة لتغيير المبادئ الأساسية للميثاق، وتطبيق سياسة الكيل بمكيالين سعياً لتقويض مبدأ السيادة، بما في ذلك عندما يُحتج بالفصل السابع من الميثاق في بعض الأحيان للتعامل مع قضايا مثل المهاجرين. وفي واقع الأمر، فإن المجتمع الدولي يواجه تحديات جمة ومعقدة تتطلب التركيز الملموس والمستدام على حالات النزاع، والتي كثيراً ما يطول أمدها لأسباب سياسية واقتصادية، الأمر الذي يؤثر سلباً على فعالية عمل مجلس الأمن ومصداقية هذه الهيئة في نظر الرأي العام الدولي. وعوضاً عن ذلك، يجب أن تنصب الأولويات العليا لعمل المجلس على قضية الإرهاب وتشجيعه لخدمة مصالح جيوسياسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

والموضوع الذي ننكب على مناقشته اليوم، حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يسهم في الأداء الفعال لمنظومة الأمم المتحدة. ومجلس الأمن قد دأب على توسيع أنشطته في مجالات لا تقع في نطاق ولايته. ليس من صلاحيات المجلس أن يتناول حالات حقوق الإنسان. والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان ينبغي معالجتها عن طريق الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في جنيف. لقد أنشئت تلك الهيئة الأخيرة على وجه التحديد لمناقشة القضايا من هذا القبيل ومنحت الصلاحيات الضرورية للتعامل معها. ولذلك، نحث المجلس أن يعمل على الإنجازات الإيجابية التي أدت إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الشامل

باعتبارها أهم صيغة لدراسة حالات حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تؤيد فترويلا موقف حركة عدم الانحياز في رفضها للجهود الرامية للتعامل مع حالات حقوق الإنسان التي تبدو محدودة وينظر فيها بشكل انتقائي لدوافع سياسية وليس بطريقة موضوعية وغير متحيزة بهدف ممارسة الضغط على بلدان بعينها بذريعة حماية حقوق الإنسان، بينما تطبق المعايير المزدوجة في أحيان كثيرة لأسباب سياسية واقتصادية.

الحالة في شبه الجزيرة الكورية لا تزال حساسة ومعقدة. واعتماد إجراءات قد تؤثر على مناخ الثقة الضروري لتشجيع الحوار من أجل ضمان الثقة والاستقرار في المنطقة لن يسهم بشكل فعال في حل مستدام أو ديمقراطي. وفي الوقت نفسه، فإن الجهود الرامية إلى تسييس حقوق الإنسان من خلال استهداف بلد بعينه قد ثبت عدم فعاليتها لأنها تغذي المواجهة وتنطوي على نتائج سلبية من شأنها أن تقوض أهداف المنظمة وهذه الهيئة.

ولا بد من استخدام الدبلوماسية لحل النزاعات. وفي الوقت نفسه، فإن الإجراءات، التي لا تسعى صوب مسار للسلام، قد لا تحقق أكثر من تقسيم مصطنع للبلدان إلى أخيار وأشرار. وليس من شأن تلك الإجراءات سوى تأجيج مناخ بلا حوار وتقويض لأوضاع هشة بالفعل، كالوضع القائم في شبه الجزيرة الكورية. علاوة على ذلك، فإننا نرحب بالاتفاق الذي تمكنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا من التوصل إليه في آب/أغسطس، بعد مفاوضات مكثفة، لتخفيف التوترات واستئناف الحوار، ووضع خطة لاستئناف المفاوضات بين البلدين بدعم بناء من المجتمع الدولي. تلك دلائل إيجابية بشأن التزام الطرفين بإيجاد حل تفاوضي للأزمة، وهو الحل الوحيد لتحقيق السلام الدائم. ولذلك، نود أن نكرر نداءنا إلى الدول الأعضاء لكي تشجع بفعالية مناخ الثقة الذي يساعد على التغلب على التوترات بطريقة سلمية وبناءة والشروع في عملية حوار مثمرة.

ختاماً، نود أن نكرر أنه يتعين على مجلس الأمن الامتثال الصارم لمسؤولياته والتركيز على تناول المسائل ذات الأثر المباشر على السلم والأمن الدوليين. وهذه المناقشة لا تنعقد في المنتدى المناسب؛ ينبغي أن تكون في مجلس حقوق الإنسان، الذي نؤيده. هذه المناقشة في الواقع يجري تحويلها إلى شيء يستهدف مجرد التشويش على الهدف العام المتمثل في محاولة تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وينبغي أن تنصب أهدافنا وجهودنا على أولوية نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية من خلال المبادرات الدبلوماسية والوسائل السياسية. ينبغي للأطراف أن تعتمد حلاً نهائياً من خلال عملية تستند إلى القانون الدولي.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام والمفوض السامي على إحاطتيهما الإعلاميتين. المعلومات التي قدماها صادمة وتبين أن الوضع المزري لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية لم يتغير. في هذه الحالة، نحن نتحدث عن استمرار الانتهاكات والجرائم المنهجية لعصر آخر – الاعتقال التعسفي والسخرة والاتجار بالبشر وعمليات القتل خارج نطاق القضاء. وفي حين أن وجود معسكرات العمل لسجناء الرأي هو في حد ذاته بالفعل أمر يأباه الضمير الإنساني، نحن نعلم أن التعذيب يمارس بشكل ممنهج في كثير من تلك المعسكرات. مجرد ممارسة حرية الرأي والتعبير يمكن أن تؤدي إلى الموت، الأمر الذي يشمل مسؤولي النظام الذي يدمر نفسه. ووفقاً لتقرير المقرر الخاص الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر (A/70/362)، فقد جرى إعدام ١٣٨٢ شخصاً علانية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، لأسباب مشكوك فيها للغاية ودون أدنى احترام لأبسط قواعد الإجراءات القانونية الواجبة.

وإذ نحتفل بيوم حقوق الإنسان اليوم، فإنني أفكر بالضحايا المباشرين لتلك الانتهاكات وأسرهم – ضحايا عمليات الاختفاء

القسري الذين يعيشون في ظل انعدام اليقين بشأن مصير أقربائهم. وعمليات الاختفاء القسري – بما فيها حالات عشرات المواطنين اليابانيين – لا تُحصى في إقليم لا يسمح بعدها. ومن بين الضحايا أيضا مواطنو البلدان الأخرى الذين اختُطِفوا، وربما أكثر. وقد اعترفت سلطات كوريا الشمالية بمسؤوليتها عن عدد محدد من عمليات الاختفاء القسري. وعليها الاستجابة لشواغل الأُسَر والسماح بعودة الأشخاص المختطفين. وفرنسا تقدم دعمها الكامل لاستراتيجية المقرر الخاص ونهجه الدولي في هذا الصدد. وهي أيضاً قد دعمت تاريخياً المبادرة المتعلقة بمسألة عمليات الاختفاء القسري. إنها أحد بلدان منشأ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وهي تُشيد بالأعمال التي قام بها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في ما يتعلق بمسألة تلك الحالات التي قد تكون كوريا الشمالية مسؤولة عنها.

إنَّ الانتهاكات في كوريا الشمالية تؤثر على جميع الأفراد: وفي طليعتهم المنشقون ومناصرو حقوق الإنسان، ولكن أيضاً النساء والأطفال والفئات الضعيفة. وكلُّ الذين أدلوا بإفاداتهم، ولا سيما أمام لجنة التحقيق الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، يصفون الرعب ذاته لنظامٍ يرتكب الجرائم بصفتها جزءاً من سياسة دولةٍ تهدف إلى ضمان سيطرةٍ غير محدودة على السكان المستعبَدين ''المحبوسين داخل البلد''، على حد التعبير الوارد في أحد عناوين التقرير (انظر A/70/362).

وكما تعلمون، سيدتي الرئيسة، إنَّ فرنسا ملتزمة التزاماً خاصاً بمكافحة الإفلات من العقاب. وهي، بعد الاستنكار، الردُّ الوحيد الذي من شأنه تمكين استعادة العدالة وسيادة القانون. وأولئك المسؤولون عن الجرائم المرتكَبة في كوريا الشمالية سيخضعون للمساءلة أمام القانون. ونظراً لنطاق وقسوة بعضٍ تلك الجرائم التي حدَّدتها لجنة التحقيق، فإنها يمكن أن تشكّل جرائم ضد الإنسانية، كما صنَّفها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتوصية لجنة التحقيق الدولية في هذا الصدد، في تقريرها لإحالة القضية إلى المحكمة، جديرة بالاهتمام الكامل من المجلس.

لقد صادقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عدة صكوك دولية، تشمل اتفاقية حقوق الطفل. وقبلت تقريباً نصف التوصيات التي قُدِّمت إليها أثناء الاستعراض الدوري الشامل، الذي أُخضِعت له في مجلس حقوق الإنسان في جنيف عام ٢٠١٤. ويجب أن نضمن تنفيذ تلك التوصيات بفعالية. وبانتظار ذلك، يتعين علينا أن نواصل توثيق الانتهاكات، وإلقاء الضوء على الجرائم. ولهذا تُشيد فرنسا بأعمال لجنة التحقيق. وهي بتوثيق الجرائم، تُحضِّر العمل من أجل العدالة. وتأمل فرنسا أيضاً من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سيول أن تؤدي دورها الكامل. وأيُّ تهديد لها أو لموظفيها غير مقبول.

وترحب فرنسا بحقيقة أنَّه منذ تنظيم الاجتماع المعني بهذا الموضوع في إطار صيغة آريا، والجلسة الأولى لمجلس الأمن قبل سنة (انظر S/PV.7353)، ظهرت بانتظام مسألة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية على جدول الأعمال الدولي، ليس في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة فحسب، ولكن في مجلس الأمن الآن أيضاً. ومدى الانتهاكات على المستوى الحكومي، الذي لا نظير له في العالم المعاصر، كما يذكر التقرير، هو بحدِّ ذاته تهديد للسلم والأمن الدوليين. فالنظام الذي يضع نفسه في موقف الإنكار، والذي يتجاهل كلياً سيادة للقانون، بما في ذلك على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويواصل في الوقت نفسه تطوير برامج نووية وصاروخية، في انتهاك فاضح لجميع قراراتنا، يجب ألاَّ يُسمح له بأن يواصل التصرف بدون رحمة مع إفلات من العقاب.

لذا، من المهم لمجلس الأمن المتتبِّع للحالة، أن يبقى معبَّأً حتى يسمع ذلك النظام صوت المجتمع الدولي، ويضع نهاية

لانتهاكاته، ويُطلق سجناء الرأي لديه وجميع الذين كانوا مختطَفين، ويقدِّم التزاماً ثابتاً بمسار الانفتاح واحترام حقوق شعبه. ونحن سنتأكد من ذلك ولن نتوانى في جهودنا.

السيد بو وبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، ومفوَّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، على مساهماتهما في هذه المناقشة.

إنَّ الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان تشكِّل إشارة تحذير من عدم الاستقرار والتراع، وبخاصة في غياب المساءلة على تلك الانتهاكات. فالانتهاكات حقوق الإنسان، من النوع والنطاق اللذين نشهدهما في كوريا الشمالية، تأثير يتجاوز كثيراً البلد الذي تُرتكَب فيه. لذا، فإنَّ ليتوانيا قرَّرت أن تكون جزءاً من مجموعة أعضاء مجلس الأمن التسعة الذين دعوا إلى هذه الجلسة العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

والتهديد الذي تشكِّله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلم والأمن الدوليين ليس مقتصراً على البرامج السرية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية وأنشطة انتشارها. بل ينطلق التهديد أيضاً من الانتهاكات الجماعية والفظيعة لحقوق الإنسان لدى شعبها بالذات.

إنَّ نطاق وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما هي مفصَّلة في تقرير مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤ (S/2014/276، المُرفق) بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يُبقيان مجالاً للجدال حول حكمه – إنَّ حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أخفقت بوضوح في الامتثال لمسؤولية حماية شعبها بالذات، والإجراء الدولي مطلوب. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة، واصلت طوال عقود سياسات تشمل جرائم تهزّ ضمير البشرية. فعلى المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته عن حماية شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إذ إنَّ بقاءه صامتاً حيال جرائم مروِّعة سيفضي إلى التغاضي عنها. فيجب تقيم المسؤولين عن هذا الكابوس للعدالة بسبب أفعالهم. وينبغي للحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تُحال إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يفكِّر في فرض جزاءات محددة الأهداف بحقِّ المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويستحق ´ ملايين الأشخاص الذين يعانون في ظل نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تُعرَف محنتهم وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها. وينبغي للأمم المتحدة وشركائها أن يضمنا استراتيجيات متَّسقة ومنسَّقة جيداً لمعالجة تلك الانتهاكات. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصفتها مسألة منتظمة على جدول أعماله الرسمي. كما ينبغي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سيول أن تواصل جمع المعلومات المتعلقة بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

وإننا نحثّ سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التحاور بدون إبطاء مع ممثلي الأمم المتحدة والمحاورين الدوليين، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص. وينبغي أن يعقب هذا الحوار عمل محدد، يشمل الإقرار بوجود انتهاكات حقوق الإنسان، والسماح بالوصول بلا عوائق إلى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية والبدء بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق.

ختاماً، أود أن أؤكد استنتاج لجنة التحقيق أنَّ الجرائم ضد الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستتواصل، طالما بقيت على حالها السياسات والمؤسسات وأنماط الإفلات

من العقاب التي تكمن في صميم تلك الجرائم. لذا، ينبغي لمجلس الأمن المطالبة بأن تنفِّذ سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توصيات لجنة التحقيق بدون إبطاء.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أيضاً أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، ومفوَّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، على حضورهما.

إنَّ نيجيريا تعلِّق أهمية كبرى على الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل مكان. ونحن نعتبر أنَّ من واجب الدول تعزيز وحماية حقوق مواطنيها. فحقوق الإنسان أساسية في ضمان أن يعيش جميع بني البشر بكرامة.

وإننا نتَّفق مع وكيل الأمين العام على أنَّ هناك منظورات مختلفة لمسألة حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنَّ الدول المستقلة وذات السيادة يجب أن تُعنى بجميع المسائل، بما يشمل حقوق الإنسان، على أساس الاحترام المتبادل والحوار البنَّاء. ويجب أيضاً ألاَّ تُربَط مسألة حقوق الإنسان بمسألة عدم انتشار الأسلحة النووية وتجارب الصواريخ.

وقد أنشأت الأمم المتحدة، في إطار أحد ركائزها الرئيسية الثلاث، آليات مناسبة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتبيّن أن هذه الآليات، التي تشمل مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، تكتسي أهمية في تناول قضايا حقوق الإنسان، حيث إنها تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونلاحظ أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد شاركت في الدورتين الأولى والثانية من الاستعراض الدوري الشامل. كما نلاحظ أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد صدقت على العديد من المعاهدات الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان. ولذا ستستمر نيجيريا في تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة، بل وتعزيز تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وذلك بهدف تعزيز وحماية حقوق مواطنيها.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): وكما فعل وفد بلدنا في العام الماضي (انظر S/PV.7353)، فقد صوت معارضا لعقد جلسة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونود أن نشير إلى أنه قد تم تعميم طلب (S/2015/931) عقد هذه الجلسة إلى مجلس الأمن، بعد يومين فقط من اعتماد برنامج عمل المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. وما يمكن فهمه من نص الطلب، فإن مقدميه لم يربطوا طلبهم بأي من الأحداث التي جرت منذ اعتماد برنامج العمل. وبعبارة أخرى، تم استبعاد هذه المسألة بصورة متعمدة عن العمل المشترك الذي يتعين أن يقوم به أعضاء المجلس في إطار برنامج عمل شهر كانون الأول/ديسمبر. ونعتقد أن هذا النهج لا يسهم في تعزيز الشفافية والانفتاح في عمل مجلس الأمن، وهو موضوع نتكلمبشأنه في كثير من الأحيان.

وفيما يتعلق بجوهر المسألة، فإن الموقف الذي اتخذناه في العام الماضي لم يتغير. ونحن نرى أن مسألة حالة حقوق الإنسان في أي بلد من البلدان لا تندرج ضمن ولاية مجلس الأمن، وينبغي تناوله في الهيئات المتخصصة، وفي المقام الأول في مجلس حقوق الإنسان. وينبغي أن يركز مجلس الأمن على مناقشة المسائل المتعلقة بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، الأمر الذي لا ينطبق على حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن إثقال كاهل جدول أعمال مجلس الأمن بالمسائل التي لا تدخل في نطاق اختصاصه، لن يؤدي سوى إلى ازدواجية الجهود، ومن ثم تبديد تركيز المجلس وطاقته، وبالتالي تقليص فعالية عمله.

وينبغي في هذه المرحلة، إيلاء الأولوية لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف، التي يمكن في إطارها حل طائفة

من المسائل المعقدة ذات الصلة بالحالة في شبه الجزيرة الكورية. وللأسف فإن جلسة اليوم، لا تعمل إلا على إبعادنا أكثر عن تحقيق ذلك الهدف. وكما علمتنا التجربة، وعلى وجه الخصوص في سياق النجاح الذي تحقق فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، أن الجهود الجماعية تعمل على تيسير حل أكثر المشاكل تعقيدا، عندما تستند إلى حسن النية.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة. ونشكر أيضا السيد جيفري فيلتمان والسيد زيد رعد الحسين والأفرقة التابعة لهم على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

ومن الصعب علينا أن نظل غير مبالين في مواجهة حالات حقوق الإنسان التي تتطلب إجراءات محددة ومنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، فنحن نقدر استجابة المجلس اليوم لدعوة اللجنة الثالثة التي قُدمت من خلال مشروع قرارها بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للنظر في نتائج وتوصيات لجنة التحقيق واتخاذ التدابير المناسبة من أجل ضمان المساءلة. وينبغي النظر في إمكانية إحالة الحالة الراهنة في ذلك البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن المهم الإشارة إلى أن هناك مسائل، من قبيل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، تتسم بشكل عام بكونها ذات طابع شامل. وعلى الرغم من الاختصاصات المحددة لمختلف الهيئات، فإنه لا يمكننا تجنب الانتقال نحو التعاون التكميلي والبناء بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة. وهذا ما يجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ومصداقية.

وقد أحرز بعض التقدم منذ الجلسة التي عقدها المجلس في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7353)، مثل إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سول، والاجتماع الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر للأسر التي تفرقت على جانبي الحدود. وعلى الرغم من ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومناخ الإفلات من العقاب، الواردة في تقارير الأمين العام والمقرر الخاص، اللذين أشارا وللأسف، إلى أن حالة حقوق الإنسان لم تتحسن، وأن الجرائم ضد الإنسانية، على النحو الذي وثقته لجنة التحقيق، ما زالت ترتكب. وثمة حاجة ماسة إلىوضع حد لعمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والإعدام بغير محاكمة، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي. ويجب علينا حل مسائل الاختطاف والاختفاء القسري للرعايا الأجانب، واستئناف الحوار بشأن المسائل التقنية بين بيونغ يانغ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولا بد من حماية السكان المتضررين وكفالة ما لهم من حقوق الإنسان من خلال زيادة المشاركة والحوار مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك بتعزيز المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الترحيب بمختلف التوصيات، وبشكل خاص التوصيات التي تقدمها لجنة التحقيق والمقرر الخاص. وهي تشمل: المضي قدما في الحوار مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولا سيما فيما يتعلق بالمحادثات الفنية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها في سول؛ تسهيل الوصول إلى المقرر الخاص إلى البلد وفقا لاختصاصات الأمم المتحدة بشأن الإجراءات الخاصة؛ والتعاون مع الدول الأعضاء التي تأثرت بمسألة الاختطاف والاختفاء القسري.

إن استمرار رفض قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعاون بشكل بناء مع منظومة الأمم المتحدة لا يساعد على تصحيح حقوق الإنسان والحالة الإنسانية حرجة، التي لا يمكن فصلها عن البرنامج النووي. ولذلك، يتحتم أن تستجيب سلطاتها للدعوات، بالنيابة عن المجتمع الدولي، إلى التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وقد برهن بند جدول الأعمال بشأن عدم الانتشار وجمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية أنه غير كاف لمعالجة هذه الحالة المعقدة، وهذا هو السبب في أننا نأمل أن يتم تكرار هذه المبادرة إذا لم تتحسن الحالة التي لها هذا الأثر على السكان المدنيين.

أشكركم مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، على تيسير هذه الجلسة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): كما قال للتو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فإن أي انتهاك جسيم ومنهجي لحقوق الإنسان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتؤيد إسبانيا بحماس وبدون تحفظ فكرة أنه ينبغي لمجلس الأمن بحث هذه المسائل.

وكما ذكر العديد من الآخرين قبلي، فإننا نكرس جلسة اليوم لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتحديد لأن تقارير لجنة التحقيق، والأمين العام والمقرر الخاص وثقت شهادات تقشعر لها الأبدان وتتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ذلك البلد التي تشكل في العديد من الحالات جرائم ضد الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة المتردية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أثرت على البلدان المجاورة وتهدد الاستقرار الإقليمي. والبيانات التي سيدلي بها ممثلا كل من اليابان وجمهورية كوريا سوف تكون مفيدة جدا لعمل مجلس الأمن.

ولا يمكن للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يتجاهلا ما يحدث في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. الحكومة هي المسؤول الأول عن ضمان وحماية حقوق الإنسان لشعبها. وفي ظل عدم تجاوب الحكومة، يقع على عاتق المجتمع الدولي تحمل تلك المسؤولية واتخاذ التدابير اللازمة لحماية السكان الذين طالت معاناتهم.ما فتئ المجلس، ولفترة طويلة جدا أيضا، يتصدى لهذه المسألة أساسا من منطلق عدم الانتشار. وبدون التخلي عن هذا النهج، الذي تؤيده إسبانيا تماما، فقد حان الوقت لمجلس الأمن أيضا، كي يرد على الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يعاني منها شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولا يعني ذلك تسييس المسألة. وفي واقع الأمر، سيكون التقاعس بمثابة انحياز وتجاهل للقانون الدولي. وقد آن الأوان لنرى ما يستطيع فعله مجلس الأمن لتحسين الحالة. ولا ريب أنه من الضروري إدانة انتهاكات حقوق الإنسان. ويتشاطر وجهة النظر هذه الكثير من أعضاء مجلس الأمن، بيد أن ذلك ليس كافيا. فمن الضروري أن يثبت المجتمع الدولي ومجلس الأمن استعدادهما للعمل بهدف التغلب على الحالة. وعلى المنوال ذاته، من الضروري أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالإقرار بالشواغل المعرب عنها، فضلا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لتلك الانتهاكات. ومن المؤكد أن البيانات التي أدلي بها القائد الأعلى لذلك البلد اليوم لا تسهم في تحقيق السلام والأمن في المنطقة. وفي ذلك الصدد، ترى إسبانيا أنه ينبغي أن يؤيد مجلس الأمن بشدة الاستراتيجية التي اقترحها المقرر الخاص، والتي أشار إليها سفير شيلي للتو.

وتقترح تلك الاستراتيجية تجميع مختلف العناصر المستقلة والمكملة لبعضها بعضا في ذات الوقت. أولا، من الضروري أن يبعث برسالة قوية لا لبس فيها إلى السلطات في بيونغ يانغ. ويشمل ذلك إبداء التزام واضح بمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك، إحالة هذه المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية إذا لم تكن هناك خيارات أخرى. ويتألف العنصر الثاني من عرض للتعاون والمشاركة في حوار بشأن موضوع حقوق الإنسان. وأود أن أشدد على العمل الذي ينبغي أن تضطلع به المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي افتتحت في سيول هذا العام. ولهذا الغرض، فإن من الضروري أن تسمح حكومة كوريا الشمالية بوصول الخبراء، وبتبادل الآراء المستمر مع المسؤولين في نظام كوريا الشمالية والمجتمع المدني، إلى جانب التعاون بهدف

التخفيف من حدة التوتر والإسهام في الحوار في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن التعاون بوصفه عنصرا أساسيا للتوصل إلى حل في الأجلين المتوسط والطويل. ثالثا، في مستطاع المنتديات الإقليمية، من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في تعزيز هذا الحوار، وهو ما تقوم به بالفعل.

وفي الختام، أود القول أن إسبانيا تؤيد اتباع نهج تدريجي يستفيد من آليات الأمم المتحدة بهدف فتح قنوات للاتصال ترمي إلى تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام، ونود في ذلك الصدد، أن نشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية. وفي الوقت ذاته، نناشد النظام في بيونغ يانغ للتعاون وإجراء حوار بنّاء مع المفوض السامي لحقوق الإنسان والآليات الأخرى العاملة في ذلك المجال.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد الحسين، والوكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، على إحاطاتيهما الإعلاميتين اللتين استمع إليهما وفد بلدي باهتمام. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الأمين العام على تقريره (A/70/393) والإشادة بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفريق الخبراء التابع لها لعملهما الهام الذي وفر لنا فكرة واضحة لمناقشاتنا اليوم.

لقد شغل وفد بلدي مقعده في المجلس وهو يدرك أنه لن يسعه بصفته عضوا، إشاحة الوجه عن المناقشات الصعبة المتعلقة بالحالات التي تتسم بالحساسية والتعقيد. وما زلنا نتمسك بموقفنا المبدئي القائم على الاعتقاد بأنه ينبغي التصدي للمسائل المثيرة للقلق عن طريق المشاورات والحوار البنّاء. وقد أيدنا في ذلك الصدد، اقتراح المجلس فيما يتعلق بمناقشة المسألة المعروضة علينا اليوم. وفي الوقت ذاته، تؤكد ماليزيا مجددا موقفها الداعي إلى التمسك بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، من قبيل احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من البلدان.

وعلاوة على ذلك، تكرر ماليزيا التأكيد على الفهم القائل بأن ينبغي أن ينظر المجلس في هذه الحالة دون المساس بدور الهيئات والآليات الأخرى، وخصوصا مجلس حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل، المكلفين أساسا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترحب ماليزيا في ذلك الصدد، بالتصريحات الصادرة مؤخرا عن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن اعتزامها الدخول في حوار مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن مسائل حقوق الإنسان. وينبغي النظر إلى الزيارة القادمة للمفوض السامي إلى البلد على أنها خطوة إيجابية نحو المزيد من التعاون البناء. ومن شأنها أن تتيح للمفوض السامي لحقوق الإنسان الفرصة لإجراء تقييم أكثر دقة وموضوعية لحالة حقوق الإنسان في البلد. فهي تكفل على الأقل نقل آراء ومواقف جميع الأطراف بصورة دقيقة.

ونشعر بالارتياح أيضا إلى مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمرة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، ونرحب بقبولها، في أيلول/سبتمبر الماضي ١١٣ توصية، بما في ذلك، ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونرى أن التنفيذ الكامل للتوصيات المقبولة سيسهم بشكل إيجابي في التمتع بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان، كما يدل على استعداد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للانضمام إلى منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونشجع في الوقت نفسه، توثيق التعاون بين الحكومة وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء المحتملين الآخرين والجهات المانحة، بهدف تعزيز رفاه شعبها.

وتلاحظ ماليزيا مع الشعور بالقلق، على الصعيد الأمني، أن التوترات السياسية لا تزال مرتفعة بين جمهورية

كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونرحب في ذلك الصدد، بالتعاون بين البلدين مؤخرا. ونواصل التشديد على أهمية وفاء جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معا بالشروط المنصوص عليها في اتفاق ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ بهدف مواصلة إحراز التقدم في العلاقات بين الكوريتين، فضلا عن صون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ونلاحظ أن اجتماع العمل الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا قد تمخض عن إجراء محادثات على مستوى نواب الوزراء في مجمع كايسونغ الصناعي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونحث كلا الطرفين على الاستفادة الكاملة من ذلك الاجتماع لحل جميع المسائل المعلقة بغية تحسين العلاقات بين الكوريتين.

ويشعر وفد بلدي بالارتياح أيضا بلم شمل الأسر التي فرّقت بينها الحرب الكورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. فذلك تطور إيجابي نأمل أن يسهم في زيادة تحسين العلاقات بين الكوريتين.

وما زلنا نؤمن بأن المحادثات السداسية الأطرف هي أفضل محفل متاح لتيسير وتعزيز مختلف الجهود الرامية إلى حل المسائل المعلقة التي طال أمدها بطريقة ودية. وندعو في ذلك الصدد، جميع الأطراف إلى العودة إلى المفاوضات دون شروط مسبقة. ونرحب بالتزام الصين وجمهورية كوريا واليابان أثناء مؤتمر القمة الثلاثية المعقودة مؤخرا في سيول باستئناف عملية المحادثات السداسية الأطراف في القريب العاجل. ونأمل أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي أيضا نحو تحقيق ذلك الهدف. وعلاوة على ذلك، نهيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكثيف التعاون والعمل مع المجلس والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك فريق الخبراء التابع للجنة القرار ١٧١٨، بهدف التصدي لمشاكل عدم الانتشار.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بتكرار التأكيد على استعداد ماليزيا للعمل بصورة بناءة مع جميع أعضاء المجلس والأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء وأصحاب المصلحة، علاوة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ليس في مجال حقوق الإنسان فحسب، بل أيضا على ركائز التنمية والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد بن رعد الحسين، على جهوده، فضلا عن جهود فريقه العامل لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الشمالية والكشف عن مثل هذه الانتهاكات. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية إلى المجلس اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، أود أيضا أن أشكر أولئك الأفراد الشجعان الذين، وإن لم يكونوا من مقدمي الإحاطات الإعلامية هنا اليوم، إلا أنهم خاطروا كثيرا بتشاطر شهاداتهم بعد هروبهم من كوريا الشمالية. ولولا تصميمهم على إشهار تجاربهم لخفي الكثير مما نعلمه اليوم عن معاناة السكان في كوريا الشمالية.

وقبل عام تقريبا، انعقد مجلس الأمن للمرة الأولى على الإطلاق في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لمناقشة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.7353). وقد طرح المجلس هذه المسألة للمناقشة لأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة كوريا الشمالية بصورة منتظمة وعلى نطاق واسع ليست مؤسفة في حد ذاتها فحسب، بل تشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأود أن أخاطب أولئك الذين يعتقدون أن ما يحدث في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يشكل تهديدا للسلم والأمن، وأود أن أتساءل عما إذا كانت تلك البلدان التي تعتقد أن ممارسات التعذيب المنظم والتجويع والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

تساعد على تحقيق الاستقرار، أو أنها تصب في مصلحة السلم والأمن الدوليين. وسأفترض أنهم لا يعتقدون ذلك.

وبالتالي، هل يمكن لهذا المستوى من الأهوال أن يُعتبر محايداً، وهو مستوى من الأهوال لا نظير له في أي مكان آخر من العالم؟ هل هذا محايد؟ أليس له أي أثر على السلم والأمن الإقليميين والدوليين؟ هل هو حقاً كذلك؟ على الإطلاق؟ إنه إفراط في السذاجة، ويبدو أشبه بالسخرية.

وهذه الحجج، التي استمعنا إلى بعضها هنا اليوم، لن يذكرها التاريخ بالخير، لا سيما عندما تنفتح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالنسبة للذين يتهموننا بازدواجية المعايير، فأين في العالم ثمة ظروف مماثلة لتلك الموجودة خلف أسوار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟ أين؟ ليس لهذا النظام مثيل. وتقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها التابعة لمجلس حقوق الإنسان يقول إن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية ''لا مثيل لها في العالم المعاصر'' (A/HRC/25/63، الفقرة ٨٠). واستند التقرير الشامل الصادر عن لجنة التحقيق إلى ما يزيد على ٢٠٠ مقابلة أجريت مع الضحايا وشهود العيان ومسؤولين سابقين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذين دعمت شهاداتهم أدلة أخرى، مثل الصور الساتلية. وخلصت اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى أن ''جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد ارتكبت ولا تزال ترتكب انتهاكات منهجية وواسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان'' (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤). كما وجدت اللجنة أدلة قدمت أسباباً معقولة لتقرير أن هناك في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ''جرائم في حق الإنسانية قد اقتُرفت ... عملاً بالسياسات المكرسة على أعلى مستويات الدولة'' (المرجع نفسه، الفقرة ٧٥).

ويجتمع المجلس مرة أخرى بشأن هذه القضية اليوم، يوم حقوق الإنسان، للمرة الأولى منذ أن تمت إضافتها بصورة رسمية في العام الماضي إلى جدول الأعمال لأن شعب كوريا الشمالية لا يزال يعاني من كابوس حقيقي ولأن هذا الكابوس يشكل تهديداً للسلام والأمن. إن تقارير الأمم المتحدة صريحة. فقد خلص تقرير الأمين العام الصادر في أيلول/سبتمبر إلى أنه في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى آب/أغسطس ٢٠١٥، لم تكن هناك ''مؤشرات على حدوث تحسن في ممارسة حرية التعبير أو الحصول على المعلومات''. وهذا في بلد، وفقاً لما جاء في تقرير لجنة التحقيق، حيث

> ''تدير الدولة آلة للتلقين العقائدي الشامل تمتد جذوره من مرحلة الطفولة لتنشر شكلاً من أشكال عبادة الشخصية الرسمية والولاء المطلق للقائد الأعلى'' (A/HRC/25/63، الفقرة. ٢٧).

وحيث ''يُعاقب المواطنون على أي أنشطة ''معادية للدولة'' أو تعبير عن مواقف معارضة'' (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨).

وخلص تقرير الأمين العام كذلك إلى أنه ''لم يكن هناك ما يدل على حدوث تغيرات في استخدام معسكرات الاعتقال السياسي'' (A/70/393، الفقرة. ٥) – وهي معسكرات الاعتقال السياسي التي تقدر الأمم المتحدة أن ما بين ٨٠ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ شخص محتجزون فيها الآن، والتي جرى، وفقا لتقرير لجنة التحقيق، احتجاز عشرات الآلاف من السجناء فيها على مدى عدة أجيال.

''يتناقص شيئاً فشيئاً عددهم (السجناء) في معسكرات الاعتقال السياسي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب التجويع المتعمد، والعمل القسري، وعمليات الإعدام، والتعذيب، والاغتصاب، والحرمان من الحقوق الإنجابية عن طريق فرض العقوبات والإجهاض القسري وقتل الأطفال '' (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠).

ولا يقتصر الأمر على الحرمان الشامل من التمتع بحرية التعبير والأحوال الجهنمية السائدة في معسكرات الاعتقال التي لا تزال قائمة، ولكنه يشمل أيضا جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها ذلك النظام – الإعدام بإجراءات موجزة واستخدام التعذيب وعقود من حالات الاختفاء القسري دون أي مساءلة، بما في ذلك مواطنون من بلدان مجاورة ما زالت أسرهم تعاني من عدم معرفة مصير أحبائها. إن القائمة طويلة والانتهاكات واسعة والآلام عميقة. ولم يطرأ أي تغيير أيضاً على المعاناة الهائلة التي يتعرض لها عدّة ملايين من الكوريين الشماليين الذين ما زالوا يتضورون جوعاً نتيجة لممارسات هذا النظام – والتي تتسبب في سوء التغذية وما له من انعكاسات على حياة بقية الضحايا والذي يؤدي في عدد لا يحصى من الحالات إلى الوفاة. ووفقاً لما ذكره الأمين العام في تقريره لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فإن ثلث الأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون سن الخامسة وما يقرب من نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٣ شهراً يعانون من فقر الدم.

وتستمرّ الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان لسبب بسيط هو: أن حكومة كوريا الشمالية ترغب في ذلك. وهي تستمرّ لأن الدولة لا تزال تسعى إلى القيام عن قصد بتجريد شعبها من الإنسانية وترويعه والاعتداء عليه. ويعتمد النظام على ذلك المناخ من الخوف والعنف في المحافظة على قبضته على السلطة. وعندما نتكلم عن الحجم الهائل لانتهاكات النظام، فمن السهل أن يغيب عن بالنا مدى تأثيرها على الأشخاص الحقيقيين الذين يعيشون في كوريا الشمالية، لذلك، اسمحوا لي بأن أشاطركم بإيجاز خبرات شخصين فقط موجودين معنا هنا اليوم في مجلس الأمن. وأطلب منهما رجاءً أن يقفا ريثما أشاطركم مجرد جزء صغير مما تحملاه.

نشأت غريس جو في كوريا الشمالية وشهدت ثلاثة أجيال من أسرتها تموت تجويعاً. فقد توفيت جدتها جوعاً بعد أن كانت تحفر الأرض بحثاً عن عشب تتغذّى عليه أسرتها. وتوفّي أبوها جوعاً فيما كان يُنقل بين معسكرات الاعتقال، والتي تم إيداعه فيها لأنه غادر البلد بحثاً عن الغذاء لأسرته. وتوفّي اثنان من أشقائها جوعاً، وكادت غريس تموت جوعاً أيضاً. لقد كان الجوع هو الذي دفع أفراد أسرة غريس الباقين على قيد الحياة إلى محاولة الهروب من كوريا الشمالية، ولكنهم أُعيدوا بصورة متكررة رغماً عنهم. وعلى سبيل العقاب، أُرسلت غريس إلى دار للأيتام حيث قالت إن الأطفال يُرغمون على العمل من ٦ صباحاً إلى ٧ ليلاً. وتمكّنت في نهاية المطاف هي واثنان من أفراد أسرتها الباقين على قيد الحياة من الفرار في عام ٢٠٠٨، عندما جاؤوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة لاجئين. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشدد على مدى أهمية برنامج الولايات المتحدة للاجئين، وكم هو ضروري في أوقات الأزمات كهذه.

خدم جونغ غوانغ إيل لمدة عقد من الزمن في الجيش، وتسع سنوات أخرى في حزب العمال، قبل الذهاب إلى العمل لدى شركة تجارية حيث احتُجز لقيامه بالأعمال التجارية مباشرة مع الكوريين الجنوبيين. تلك كانت جريمته. وقد ضربه أفراد أجهزة الأمن الحكومية بضراوة مستخدمين الهراوات الخشبية، مما أسفر عن كسر جميع أسنانه وترك ندوب لا يزال يحملها، ليجبروه على الاعتراف بأنه جاسوس. ورفض. وعقاباً له، كما أخبر السيد غوانغ في وقت لاحق لجنة التحقيق، أُخضع لما يعرف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بـ ”تعذيب الحمامة“. وكما وصف ذلك، ” تُقيّد اليدان وراء الظهر، ثم يعلّقونك بحيث لا تقوى على الوقوف أو الجلوس.“ وكان يُترك في ذلك الوضع أياماً في كل مرة. وبعد عشرة أشهر من هذا وغيره من أشكال التعذيب، وافق على الاعتراف. وأُرسل إلى ”كوان – لي – سو رقم ١٥“، وهو معسكر سخرة معروف باسم يودوك. وأمضى ثلاث سنوات مروّعة

هناك حيث شهد، اعتماداً على روايته، ٢٦ شخصاً يموتون، معظمهم من سوء التغذية. ومنذ فراره إلى كوريا الجنوبية، أنشأ منظمة غير حكومية نشرت مؤخراً تقريراً يتضمن قائمة بأسماء أكثر من ١٨٠ سجيناً كانوا موجودين معه في وقت وجوده في يودوك ويطلب معلومات عن مكان وجودهم.

وهذان مجرد شخصين من بين ملايين. غير أن تجربتهما تذكرة قوية بالآثار الإنسانية لفظائع النظام. وأشكر غريس والسيد جونغ على حضورهما معنا اليوم وعلى مشاطرتنا قصتيهما بشجاعة.

لا يمكن لأي عضو من أعضاء المجلس أو الأمم المتحدة أن يتجاهل هذه الحالة. وتواصل كوريا الشمالية البرهنة على أن النظم التي تنتهك حقوق الإنسان لشعبها انتهاكاً صارخاً تبدي غالباً ازدراءً مماثلاً للقواعد التي تساعد على كفالة أمننا المشترك. ونرى ذلك في استهزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمحظورات التي فرضها مجلس الأمن على أنشطتها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية، بما في ذلك من خلال القيام بعمليات إطلاق. ونراه في الخطاب المزعزع للاستقرار الذي تستخدمه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل روتيني للتهديد بإبادة جيرانها. ونراه في الردّ العدواني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما ذكر المفوض السامي، على فتح مكتب في سول لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهو مكتب يهدف إلى جمع معلومات باستمرار عن أوضاع حقوق الإنسان السائدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي آذار/مارس، قبل فتح مكتب المفوضية، قالت لجنة بيونغ يانغ لإعادة توحيد كوريا سلميا، وهي مجموعة ترعاها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شأنها شأن سائر المجموعات المسموح بوجودها في البلد، إنه:

”حالما يُبنى وكر حملة تشويه ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الجنوب، فسيصبح على الفور الهدف الأول لعقابنا القاسي“.

وفي أيار/مايو، أصدرت صحيفة تسيطر عليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً متطابقاً تقريباً. وفي حزيران/يونيه، أصدر النظام بياناً يتهم فيه القوات المعادية باستخدام مكتب الأمم المتحدة من أجل ”إحداث مواجهة تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان“.

ومن الصعب تصور أن تطلق دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة مثل هذه التهديدات ضد مكتب تابع للأمم المتحدة أو موظفيها، ونحن في المجلس لا يمكن أن نستهين بها. وذلك جزء من نمط راسخ من ممارسات التخويف والتصعيد من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رداً على انتقادات سجلها في مجال حقوق الإنسان. وبقدر خطورة هذا النمط وعدم مقبوليته، فإنه يبين أن القلق الشديد لهذا النظام إزاء تزايد التمحيص الدولي المتزايد لممارساته التعسفية. وهذا أمر جيد. وهذا سبب آخر يدعونا لأن نضمن أن يواصل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان توثّيق هذه الانتهاكات.

وإذا ما سلّمنا بأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مزرية مثل أي وقت مضى، كما تبلغنا تقارير الأمم المتحدة، وإذا استمرّت كوريا الشمالية بالاستهزاء بالقواعد التي تكفل أمننا المشترك، كما رأينا أنها تفعل ذلك، فمن الواضح إذن أننا يجب أن نواصل تسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، كما نفعل اليوم. وعلاوة على ذلك، يتعين على المجلس أن يسأل ما الذي يمكننا أن نفعله، منفردين ومجتمعين، من أجل تغيير الحالة.

يجب علينا أن نواصل اتخاذ خطوات ستساعدنا في يوم من الأيام على مساءلة الأفراد المسؤولين عن هذه الفظائع

كتلك التي عانى منها ضيفانا اليوم. ولا يمكننا أن نترك العقبات المباشرة التي تعترض المساءلة تقوّض تصميمنا على توثيق الفظائع المرتكبة وتحديد هوية الأشخاص الذين يأمرون بها وينفذونها، حتى يتسنى لنا في يوم من الأيام تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وهذا هو السبب في أن التقرير الشامل الذي جمعته لجنة التحقيق جوهري جداً، ولهذا السبب من الأهمية البالغة بمكان أن يوفر مكتب الأمم المتحدة الجديد في سول مكاناً يمكن فيه للأفراد أن يواصلوا سرد تجاربهم وتقديم المعلومات الأساسية.

وبطبيعة الحال، ينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف ومنظمات حقوق الإنسان أن تواصل السعي إلى الوصول دون قيود إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونتفق تماماً مع تعليقات أعضاء المجلس الآخرين. إنه الوصول الذي طال أمد رفض النظام له، ومما لا شك فيه أن السبب هو ما سيكشفه. ولكن سيكون من الخطأ الجسيم أن نعتقد بأنه بغية الحصول على هذا الوصول ينبغي لأي بلد أو أي هيئة أن تخفف انتقادها لما هو، بكل المقاييس، أكثر نظام قمعاً على كوكب الأرض. فيجب أن نفعل العكس تماماً بأن نتحدث بموضوعية وحزم عن الظروف الحقيقية في عين المكان.

وبالنسبة لمجلس الأمن، فمن الأهمية بمكان عدم الاكتفاء بمناقشة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بل يجب النظر في توصية اللجنة بإحالة الحالة في كوريا الشمالية إلى المحكمة الجنائية الدولية وأن ننظر في اتخاذ إجراءات مناسبة أخرى بشأن المساءلة، كما حثت ١١٢ من الدول الأعضاء المجلس على القيام به قبل بضعة أسابيع فقط.

إن استمرار تسليطنا للضوء على الحالة يبعث برسالة واضحة مفادها أننا نأمل في الوصول إلى شعب كوريا الشمالية، مهما بلغ إحكام قبضة النظام على المعلومات. ولن نغض الطرف عن معاناتكم. فأنتم، مثل باقي البشر، تستحقون أن تُعاملوا بكرامة. وسوف نواصل الضغط على الكابوس الذي تعيشونه حتى ينتهي. ورسالتنا الموجهة إلى النظام واضحة بنفس القدر: إننا نوثّق جرائمكم، وسوف تُحاكمون عليها ذات يوم.

وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما أعضاء المجلس، أن تتوقف عن إعادة الأشخاص الذين يحاولون الفرار من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى هذا البلد. إننا نعلم العقوبات الفظيعة التي تنتظر الهاربين من كوريا الشمالية الذين تتم إعادتهم رغماً عنهم. ومع ذلك، فإن الممارسة مستمرة. وقد ورد في تقرير نشر في أيلول/سبتمبر من قبل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية أنه وفقاً للعديد من المقابلات التي أجريت مع السجناء السابقين الذين هربوا من البلد، فإن ما يقرب من ٨٠٠ من أصل ١ ٠٠٠ من النساء المحتجزات في أحد معسكرات السخرة المعروف باسم كيو – هوا – سو رقم ١٢، هنّ من اللواتي قد أعدن قسراً إلى البلد. وقد تمكَن من الهروب. وبدلاً من إعادة الفارين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معسكرات السخرة، ينبغي للبلدان أن ترحّب باللاجئين وملتمسي اللجوء الكوريين الشماليين الذين يصلون إلى أراضيها. وينبغي للبقية منا أن نؤدي دورنا، من حيث التوطين.

وختاماً، اشتركت الولايات المتحدة في نيسان/أبريل في استضافة حدث هنا في الأمم المتحدة حيث شاركَنا فيه ثلاثة أشخاص فروا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاربهم. كان أحدهم شاباً يدعى جوزيف، روى كيف أصبح يتيماً في عمر ١٢ سنة، بعد وفاة والده جوعاً وإرسال أمّه إلى معسكر اعتقال لمحاولتها عبور الحدود. قال جوزيف إنه قضى أيامه يتسول في الشوارع وأمضى لياليه ينام تحت الجسور، وهي حياة وصفها بأنها تتميّز بالوحدة والجوع. وبعد ثلاث سنوات، تمكّن جوزيف من الفرار وشق في نهاية المطاف طريقه إلى الولايات المتحدة،

حيث يعيش الآن. وأخبر جوزيف الناس في ذلك الاجتماع أنه في حين يشعر بالامتنان لتمكّنه من الهرب، إلا أنه يشعر بعبء لا يتزحزح، إذ يعلم أن الملايين من مواطنيه الكوريين الشماليين ما زالوا عالقين في ظروف تمكن هو من الفرار منها.

وهذا عبء لا ينبغي لجوزيف أن يحمله وحده. ويجب علينا جميعاً في مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن نتحمّل ذلك العبء معه. ولهذا السبب يجب على المجلس أن يجتمع بانتظام لمناقشة أزمة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وهو السبب في أن علينا جميعاً تقديم المزيد من الاستعجال ليس لمشاهدة وتوثيق تلك الأهوال وحسب، بل لاتخاذ الخطوات التي ستساعد على وقفها وتقديم مرتكبي تلك الجرائم للعدالة ذات يوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لقيادتكم، سيدتي الرئيسة، لعقد الجلسة في يوم حقوق الإنسان لهذا العام. كما أود أن أشكر مجلس الأمن على قراره تناول الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمرة الثانية. يجسد القرار رغبة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٧ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعرب عن امتناني أيضاً إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والمفوض السامي لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين الواقعيتين.

لقد طلبت اليابان المشاركة في جلسة اليوم انطلاقاً من قلقها من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ليس الواقعة على مواطنيها فحسب ولكن أيضاً على الرعايا الأجانب، بمن فيهم العديد من اليابانيين.

إن التقرير الرائد للجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)، الذي نُشر في شباط/فبراير ٢٠١٤، قد سلّط الضوء على حقيقة الحالة على أرض الواقع من منظور من تعرّضوا لسوء المعاملة والذين لا حول لهم ولا قوة ومن لا صوت لهم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستناداً إلى التقرير، ناقش مجلس الأمن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمرة الأولى في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.7353) وهي خطوة تاريخية إلى الأمام.

وما فتئ المجتمع الدولي يواصل بذل أقصى الجهود الرامية إلى تحسين الحالة. وقد افتتح مكتب المفوض السامي مكتباً ميدانياً في سول في حزيران/يونيه. ويشجعني كثيراً البيان الذي أدلى به المفوض السامي لحقوق الإنسان بأن مكتب سول بدأ بجمع الشهادات وتوثيق التطورات في حالة حقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع قرار آخر يدعو إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع تصويت ١١٢ من الدول الأعضاء تأييداً له. وسيُعتمد مشروع القرار في الجلسة العامة للجمعية في الأسبوع القادم. وللأسف، وكما ذكر المفوض السامي لحقوق الإنسان في إحاطته الإعلامية اليوم، ما زالت حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دونما تغيير. ونشعر بقلق بالغ إزاء ذلك المأزق.

وكانت حجة بعض الوفود أن هذه المسألة لا تمت بصلة إلى السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن البيان الذي أدلت به الرئيسة للتو كان قوياً جداً ومقنعاً. وبما أننا نختلف بشدة مع هذه الحجة، أودّ أن أضيف بعض العناصر.

وكما أشار وكيل الأمين العام فيلتمان، تعمل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمثابة علامة تحذير من عدم الاستقرار والنزاع. ووفقاً لتقرير لجنة التحقيق الذي اقتبس منه العديد

من المتكلمون السابقون، تسعى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ''إلى التحكم في كل جانب من جوانب حياة مواطنيها وترويعهم من داخلهم.'' (A/HRC/25/63، الفقرة ٨٠). وتُرغم سلطات ذلك البلد المواطنين العاديين على أن يعانوا من الخوف والعوز، فيما تحّول الموارد إلى الأسلحة النووية وبرامج القذائف، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وينبغي لعدم امتثال أي دولة لقرارات مجلس الأمن والمبادئ العالمية لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أن يثير شواغل مشروعة لدى مجلس الأمن. وقد أشار المفوض السامي زيد الحسين بوضوح اليوم إلى أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ولا تؤثر انتهاكات حقوق الإنسان على مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحسب. إذ يبيّن تقرير لجنة التحقيق أن مئات المواطنين من جمهورية كوريا واليابان ودول أخرى قد اختطفوا من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحُرموا من الحق في مغادرة البلد.

وأشكر المتكلمين الذين أعربوا عن التضامن مع أسر المختطفين. وقد علقت اليابان أملا كبيرا في العام الماضي عندما وعدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالشروع في إجراء تحقيقات بخصوص جميع المواطنين اليابانيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك المختطفون. ومع ذلك، فقد انقضى ما يقرب من ١٨ شهرا منذ ذلك الوقت. ويجب إيجاد حل لهذه المسألة دون تأخير. وتطالب اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة بإعادة جميع المختطفين في أقرب وقت ممكن عن طريق إجراء تحقيق سريع. ومن الضروري أن يبقي المجلس الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيد نظره. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الاستجابة بحسن نية للشواغل التي أثارها المجلس وتحسين حالة حقوق الإنسان لديها، الأمر الذي نرى أنه سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري لرئاسة الولايات المتحدة على عقد جلسة اليوم، وللدول الأعضاء في المجلس على دعوة جمهورية كوريا إل المشاركة. وأود أن أشكر السيد فيلتمان، والسيد الحسين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في العام الماضي، أصدرت لجنة التحقيق تقريرها التاريخي (A/HRC/25/63) الذي ألقى الضوء على طبيعة انتهاكات حقوق الإنسان وخطورتها ونطاقها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأثار التقرير وعيا أساسيا بضرورة تعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونظرا لتزايد قلق المجتمع الدولي، أضاف مجلس الأمن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسميا إلى جدول أعماله، وعقد أولى مناقشاته بشأن هذه المسألة في هذه القاعة تحديدا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7353). وقد كنت هنا وتحدثت، عندما كان لبلدي مقعد في المجلس في ذلك الوقت. وأوضحت السبب الذي تبنت من أجله كوريا الجنوبية مسائل حقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وبعد مرور عام، ماذا تغير؟

على مستوى الأمم المتحدة، اتخذنا مزيدا من القرارات في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وافتتحت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هيكلا ميدانيا في سول. وعُقدت اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات نقاش بشأن المسألة في أنحاء شتى من العالم. وفي شبه الجزيرة الكورية، عُقدت جولة جديدة من عمليات جمع شمل الأسر المشتتة التي تعيش في الكوريتين في تشرين الأول/أكتوبر. ومع

ذلك، لم نشهد تغييرا ذا مغزى في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما سمعنا في الإحاطة الإعلامية اليوم، تستمر الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان، وفي بعض الحالات تزداد سوءا. ولا يزال أمامنا شوط طويل.

وترى حكومة بلدي أن معالجة مسألة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية تكتسي أهمية حاسمة ليس من أجل تعزيز حقوق الإنسان بوصفها قيمة عالمية فحسب، ولكن أيضا للحفاظ على السلم في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك، نحث مجلس الأمن على مواصلة أداء دور نشط في تحسين الحالة. كما نطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان مواصلة ما يبذله من جهود لتحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستواصل جمهورية كوريا العمل مع الدول الأخرى الأعضاء لمعالجة هذه المسألة وحلها، مع تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب كوريا الشمالية من أجل التخفيف من حدة محنته. ونأمل أن تعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معنا من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف معالجة شواغل المجتمع الدولي. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحاجة للعمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتعاون معها. ونرى أن القيام بذلك سيخدم المصلحة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نهاية المطاف.

يوافق هذا العام مرور ٧٠ عاما على تقسيم الأمة الكورية. ولا تزال مسألة تشتت أفراد الأسر، الذين يبلغ متوسط أعمارهم نحو ٨٠ عاما، تمثل أكثر الشواغل الإنسانية إلحاحا بالنسبة للشعب الكوري كله. ونتوقع أن تشاركنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إدراك الضرورة الملحة لذلك وأن تنضم إلينا في السعي إلى إيجاد حل جوهري وشامل للمسألة، بما في ذلك من خلال لم شمل الأسر على نطاق أوسع وعلى أساس منتظم.

وأود أن أختتم بياني بالاقتباس من السيدة هيون - سيو لي، وهي امرأة كورية شمالية شابة هربت من كوريا الشمالية في سن المراهقة وكرست الاثنتي عشرة سنة اللاحقة من عمرها لإنقاذ والدتها وأخيها. وفي كتابها المعنون ”فتاة بسبعة أسماء“ قالت:

”إن مغادرة كوريا الشمالية لا تشبه مغادرة أي بلد آخر. بل هو كترك عالم آخر. ولن أتحرر أبدا بحق من جاذبيته، بصرف النظر عن مدى ابتعادي في رحلتي“.

فماذا يعني ذلك؟ لماذا كان صعبا للغاية عليها أن تترك مكانا يسميه آخرون معسكر سُخرة؟ ولماذا شعرت بجاذبية كوريا الشمالية حتى عندما كانت بعيدة للغاية بجسدها عنها؟

لا يسعني إلا أن أتصور أنها ربما كانت تعني عدم قدرتها على الهروب من شدة الألم والمعاناة التي يعانيها شعبها. وربما لن تتمكنوا، سيدتي الرئيسة، ولا أنا ولا أي ممن في هذه القاعة من فهمها على الإطلاق. وربما لن ندرك بشكل كامل أبدا جسامة العبء الذي تحملته لأننا لم نكن معها عندما قضت كل يوم على مدى ١٢ سنة، تدعو من أجل سلامة أسرتها وبقائها وفعل كل ما في وسعها لإخراجهم قبل فوات الأوان. وقد سمعنا منها الآن ومن العديد من الفارين الآخرين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي حين نستمر في الترحيب بالكوريين الشماليين الهاربين من ديارهم، فإن أفضل ما يمكن أن نفعله، سيدتي الرئيسة، قد يتمثل في مساعدة الكوريين الشماليين على إدراك مستقبلهم بأمان وكرامة في بلدهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.